النهار ١٩-٤-٢٠١٩

الإنقاذ لا يزال متاحاً

الدكتور غازي وزني

الانقاذ المالي متاح، وخفض العجز من ١١,٥% الى ٩% من الناتج المحلي (٧٩٧٥ مليار ليرة) ممكن، لكن التصريحات المحبِطة للمسؤولين والتهويلات عن انهيار وشيك وارتباكهم في اتخاذ الاجراءات، عوامل تزعزع ثقة المجتمع الدولي بلبنان وثقة المستثمرين والاسواق المالية والمودعين ووكالات التصنيف الدولية.

تعتمد الاجراءات لتصحيح المالية العامة على: خفض النفقات العامة وزيادة الايرادات وزيادة نمو الناتج المحلي.

-1خفض النفقات العامة:

-الرواتب والاجور وملحقاتها: إرتفعت حصتها في الموازنة من ٣٠% الى ٤٠% حيث ازدادت في العام ٢٠١٨ حوالى ١٥٠٠ مليار ليرة. وعلى الحكومة في هذا الاطار:

•تجميد التوظيف وتجميد المعاشات لمدة ٣ سنوات، ما يخفض حصة الرواتب والاجور في الموازنة الى أقل من ٣٤.%

•إعادة النظر في نظام التقاعد ونهاية الخدمة الذي ارتفع من ١٤٠٠ مليار ليرة عام ٢٠١٠ الى ٣٢٠٠ مليار ليرة عام ٢٠١٨.

•إعادة النظر في التوظيفات العشوائية والسياسية والانتخابية لأكثر من ١٠ آلاف شخص.

•إعادة النظر في مخصصات النواب والرؤساء الحاليين والسابقين وتعويضاتهم.

•خفض التعويضات من أعمال اضافية ومكافآت وعلاوات (١٤٩ مليار ليرة).

-كهرباء لبنان: تحديد سقف لدعم المؤسسة على ألا يتجاوز ٢٤٠٠ مليار ليرة، ما يحقق وفراً يقارب الـ ٤٨٠ مليار ليرة.

-خفض خدمة الدين:

•إكتتاب المصارف بسندات الخزينة بالليرة بقيمة ١٠,٠٠٠ مليار ليرة لمدة سنتين وبفائدة صفر: الوفر السنوي ٥٨٤ مليار ليرة.

•إكتتاب مصرف لبنان بسندات خزينة بالليرة في محفظته بقيمة ٩٠٠٠ مليار ليرة باكتتابات جديدة بفائدة ١%: الوفر السنوي ٥٤٠ مليار ليرة.

ملاحظة: تجدر الاشارة الى ان خدمة الدين في موازنة ٢٠١٩ سترتفع اكثر من ٩٠٠ مليار ليرة نتيجة زيادة الدين العام في العام ٢٠١٨ حوالى ٥,٦ مليارات ليرة، واستبدال استحقاقات سندات دين بالليرة والدولار في العام ٢٠١٩ بقيمة ١٠,٤ مليارات ليرة بفوائد أعلى.

-إعتماد سياسة تقشف في الانفاق على المواد والخدمات الاستهلاكية، على التحويلات والمنافع الاجتماعية: تقدمات مدرسية للمدارس الخاصة، إحتياط العطاءات، مساهمات الى الجمعيات الخيرية، الايجارات (١١٧)، الاعلانات، التجهيزات.

-2زيادة الايرادات العامة:

-رفع الضريبة على فوائد الودائع من ٧% الى ١٠% على المودعين في المصارف، على أن تستثنى من الزيادة (٣% عائدات وفوائد) توظيفات المصارف المالية: ٤٥٠ مليار ليرة.

-إدراج الضريبة الموحدة على المداخيل: ٥٠٠ مليار ليرة.

-التحقق من ايرادات قطاع الاتصالات التي تراجعت بشكل غير واضح في العام ٢٠١٨ الى أكثر من ٣٠٠ مليار ليرة.

-3زيادة النمو الاقتصادي:

يساهم في خفض العجز نسبة الى الناتج المحلي، لا سيما ان صندوق النقد الدولي يقدّر النمو بـ١,٣% في العام ٢٠١٩، لكنه يحتاج الى استقرار سياسي ووقف التصريحات الملتهبة التي تخيف المستثمرين.

لا يزال الانقاذ المالي متاحاً شرط أن تبتعد الحكومة عن أسلوبها وتصريحاتها التهويلية، وأن تتخذ خطوات شجاعة وجريئة تخفض العجز وتضع لبنان في المسار الصحيح وترسل إشارة إيجابية الى المجتمع الدولي والمؤسسات المالية العالمية.